A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/47/384/Add.1
23 September 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السابعة والاربعون
البند ١٢٨ من جدول الاعمال

عقد الامم المتحدة للقانون الدولي

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١	٣
ثانيا - عرض تحليلي للردود الواردة من الدول والمنظمات الدولية	٢ - ١٧	٣
الف - تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها .	٢	٣
١ - تعزيز قبول المعاهدات المتعددة الاطراف ..	٢	٣
باء - تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية ، ومن بينها اللجوء الى محكمة العدل الدولية وإيلاؤها الاحترام الكامل	٣ - ٥	٣
٢ - الاقتراحات المقدمة من الدول الى اللجنة السادسة بشأن تعزيز وسائل وأساليب تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية	٣ - ٥	٣

92-45840 ١٩٣٨ح(٩٢) 280992 280992

290992

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
جيم -	التشجيع على التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه	٦ - ٧	٤
	٢ - المقترحات المقدمة من الدول في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه كيما تنظر فيها اللجنة السادسة	٦ - ٧	٤
دال -	تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه	٨ - ١٥	٥
	٣ - تشجيع تدريس القانون الدولي للطلاب والمدرسين بالمدارس ومراحل التعليم العالي والتعاون الدولي في هذا الصدد ..	٨ - ٩	٥
	٤ - تنظيم حلقات دراسية وندوات لخبراء القانون الدولي ، على الصعيدين الدولي والاقليمي	١٠ - ١٢	٥
	٥ - التدريب الذي نظمته الدول والمنظمات الدولية في مجال القانون الدولي لممارسي المهن القانونية والموظفين الحكوميين ..	١٣ - ١٤	٦
	٨ - نشر أحكام وفتاوي المحاكم والهيئات القضائية الدولية الاخرى وموجزاتها على نطاق أوسع	١٥	٧
هاء -	الاجراءات والجوانب التنظيمية	١٦ - ١٧	٧
	٢ - إنشاء لجان وطنية وشبه اقليمية واقليمية لتنفيذ البرنامج	١٦ - ١٧	٧

أولا - مقدمة

١ - هذه الاضافة الى تقرير الامين العام بشأن عقد الامم المتحدة للقانون الدولي تلخص من منظور تحليلي الاجابات التي وردت في الفترة الواقعة بين ١٥ آب/أغسطس و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وهي تعرض المعلومات حسب العناوين ذات الصلة في التقرير . وقد وردت معلومات من الارجنتين وهولندا وبولندا ومحكمة العدل لاتفاق كرتخينا والمعهد الدولي للقانون الانساني .

ثانيا - عرض تحليلي للردود الواردة من الدول والمنظمات الدولية

ألف - تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها

١ - تعزيز قبول المعاهدات المتعددة الاطراف

٢ - أفادت بولندا بانها أصبحت طرفا في عدد متزايد من الصكوك الدولية المتعددة الاطراف ، وبصفة خاصة في ميدان حقوق الانسان والقانون الانساني . وتتضمن هذه الصكوك البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكولين الاضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة .

باء - تشجيع وسائل وطرق تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية ، ومن بينها اللجوء الى محكمة العدل الدولية وإيلاؤها الاحترام الكامل

٢ - الاقتراحات المقدمة من الدول الى اللجنة السادسة بشأن تعزيز وسائل وأساليب تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية

٣ - أعربت هولندا عما يفيد ضرورة إعطاء أولوية ، في إطار العقد ، لتنفيذ القواعد والصكوك الدولية القائمة فعلا ، بدلا من إنشاء آليات جديدة . ودعت الى زيادة عدد الدول التي تقبل بالولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية . وأيدت الاقتراح

الداعي الى تخويل الامين العام صلاحية طلب فتاوي من محكمة العدل الدولية . والمحت الى مشاركتها في الصندوق الاستئماني للامين العام لمساعدة الدول في تسوية المنازعات عن طريق محكمة العدل الدولية .

٤ - واكدت هولندا الاهمية التي تعلقها على تقوية دور هيئة التحكيم الدائمة . ولاحظت انه تم إعداد قواعد وإجراءات جديدة أكثر استجابة للمتطلبات المعاصرة ، هي الان رهن استعراض يجريه المجلس الاداري . ودللت أيضا على اهتمامها بتسوية المنازعات تسوية سلمية بما قدمته الحكومة من مشاركة في تمويل إصدار أحد أعداد "مجلة لَيدنْ للقانون الدولي" مخصص للاحكام الدولية .

٥ - واعربت بولندا عن تاييدها لصياغة واعتماد اتفاقية لتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، ورات أن إعدادها يمكن أن تكلف به اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة عن طريق لجنة مخصصة تنشأ لهذا الغرض ، أو مؤتمر دولي يعقده الامين العام . ولاحظت بولندا أيضا أنها كانت أول بلد في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية يعترف بالولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية . وأعربت عن تاييدها لاقتراح إنشاء محكمة جنائية دولية يكون اختصاصها شاملا لقضايا الجرائم المرتكبة ضد الانسانية ، والقرصنة ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والاختطاف وأخذ الرهائن .

جيم - التشجيع على التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

٢ - المقترحات المقدمة من الدول في ميدان التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه كيما تنظر فيها اللجنة السادسة

٦ - لاحظت هولندا أن النظر في هذا البند ضمن جدول أعمال اللجنة السادسة المتعلق بحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح ، يمكن أن يسهم كثيرا في أهداف العقد . ولا بد أن يجري التركيز أولا ، في هذا النظر ، على القواعد والتنظيمات القائمة . من هنا ، لا بد من إجراء استعراض متأن لهذه القواعد والتنظيمات بحثا عن أي ثغرات أو فجوات محتملة ، وعند الاقتضاء ، تقديم مقترحات لسد هذه الثغرات .

٧ - ولاحظت هولندا أيضا المناقشات المبدئية التي عقدت في إطار اليونسكو ، بشأن إجراء استعراض شامل لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح ، وهي المناقشات التي استهدفت إسباغ مزيد من الحماية الفعالة على الممتلكات الثقافية في أوقات النزاع المسلح . وتعتزم هولندا تقديم مذكرة تفسيرية عن هذه المسألة في الاجتماع المرتقب للمجلس التنفيذي لليونسكو في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ .

دال - تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

٣ - تشجيع تدريس القانون الدولي للطلاب والمدرسين بالمدارس ومراحل التعليم العالي ، والتعاون الدولي في هذا الصدد

٨ - أفادت هولندا أنه يجري النظر في تدريس دورة اجبارية عن القانون الدولي العام في مستوى التعليم العالي في جميع كلياتها . ولاحظت أيضا أن الحكومة تشارك في تمويل برامج للتبادل بين جامعتي لَيدن وغرونينغن من ناحية وجامعتي مار دل بلاتا وبيونيس آيرس من ناحية أخرى . ويركز البرنامج على الآثار القانونية الدولية المترتبة على مفهوم التنمية المستدامة ، والتلوث البحري والحماية الدولية لبيئة القطب الجنوبي . كما تمول الحكومة مشروعا تمنح بموجبه ٣٠ جامعة مختارة في البلدان النامية اشتراكا لمدة خمس سنوات في ثلاث مجلات هولندية للقانون .

٩ - وألمحت بولندا الى أن القانون الدولي جزء من برامج الدراسة في كليات الحقوق في جميع الجامعات البولندية .

٤ - تنظيم حلقات دراسية وندوات لخبراء القانون الدولي على الصعيدين الدولي والاقليمي

١٠ - لاحظت هولندا أن جامعات أمستردام ولَيدن وأوترخت ستنظم مؤتمرا دوليا لقانون الفضاء ، تشارك في تمويله الحكومة الهولندية . وسيولي المؤتمر اهتماما خاصا لموقف البلدان النامية فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي ، خاصة في مجالي الاتصالات بالتوابع الاصطناعية والاستشعار من بعد .

١١ - ونوهت بولندا الى أن الجامعات وسائر المراكز العلمية البولندية تنظم سنويا عديدا من الدورات الدراسية والدراسات الصيفية ، تتعلق بصفة خاصة بحقوق الانسان والقانون الانساني .

١٢ - وأفاد المعهد الدولي للقانون الانساني أنه ينظم اجتماعات سنوية للمائدة المستديرة ، تشارك فيها خبراء من الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الانسانية ، وخبراء آخرون بصفتهم الفردية ، تجري في سياقها حوارات غير رسمية عن المشاكل الراهنة للقانون الدولي الانساني . وتناولت المائدة المستديرة لسنة ١٩٩١ مسائل تتعلق بتنفيذ القانون الدولي الانساني ، وقمع الانتهاكات . واستعرضت المشاكل التي نجمت عن حرب الخليج . وتناولت المائدة المستديرة لسنة ١٩٩٢ تطور الحق في المساعدة . وفي سياق مشروع بحثي يهدف الى إدخال اصلاحات جذرية على القانون الحالي للحرب البحرية في ضوء التطورات الاخيرة التي ألمت بالقانون الدولي وبأحوال تكنولوجيا الحرب الحديثة ، ينظم المعهد اجتماعا للخبراء يتناول مسألة النطاقات البحرية ، سيعقد في أوتاوا في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

٥ - التدريب الذي نظمته الدول والمنظمات الدولية في مجال القانون الدولي لممارسي المهن القانونية والموظفين الحكوميين

١٣ - ذكرت بولندا أن الدبلوماسيين وأساتذة الجامعات والطلاب البولنديين يشاركون في مختلف الدورات الدراسية والمؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بالقانون الدولي والعلاقات الدولية كلما تسنى لهم ذلك .

١٤ - وأفاد المعهد الدولي للقانون الانساني بأنه ينظم بصورة دورية دورات دراسية لضباط القوات المسلحة الوطنية عن القانون في حالات النزاع المسلح ، بمساعدة من لجنة الصليب الاحمر الدولية . وهذه الدورات تتناول أيضا الدور الخاص لقوات الامم المتحدة لحفظ السلم . كذلك ، نظم المعهد بالتعاون مع مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين دورات دراسية عن القانون الدولي للاجئين ، موجهة خصيصا للموظفين الحكوميين الذين يتعاملون مع مشاكل اللاجئين . واستهل في سنة ١٩٨٨ برنامج تدريبي لتعزيز التطبيق الفعال لحقوق الانسان في البلدان النامية ، بمبادرة مشتركة من المعهد ومركز الامم المتحدة لحقوق الانسان ، ومساعدة مقدمة من الحكومة الايطالية . وحضر البرنامج بعض من أعضاء الهيئات القضائية وكبار المسؤولين في

البلدان النامية . كذلك نظم المعهد سلسلة دورات دراسية عن حق اللجوء ، والاجانب ، واللاجئين ، عقدت في الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩١ ، وشارك فيها محامون ممارسون ، وقضاة ، وموظفون اداريون وموظفون من هيئات الشرطة من البلدان الاوروبية المطلة على البحر المتوسط .

٨ - نشر أحكام وفتاوي المحاكم والهيئات القضائية الدولية الاخرى وموجزاتها على نطاق أوسع

١٥ - نشرت أحكام محكمة العدل لاتفاق كرتخينا في "الجريدة الرسمية لاكوادور" وفي "السجل الرسمي لجمهورية اكوادور" .

هاء - الاجراءات والجوانب التنظيمية

٢ - إنشاء لجان وطنية وشبه اقليمية واقليمية لتنفيذ البرنامج

١٦ - افادت الارجنتين بانها أنشأت لجنة وطنية لمتابعة برنامج عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، يرأسها المستشار القانوني لوزارة الخارجية والعبادات ، وتضم مختصين في القانون الدولي . والمهمة الرئيسية للجنة هي تقديم مشورة الى السلطات الوطنية في جميع المسائل المتصلة بتنفيذ برنامج عقد الامم المتحدة للقانون الدولي .

١٧ - وأفادت هولندا بأن وزير الخارجية طلب الى اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالمسائل المتصلة بالقانون الدولي العام ، وهي هيئة تضم في عضويتها جميع أساتذة القانون الدولي العام في هولندا ، أن تدرس المبادرات التي يمكن أن تقترحها هولندا و/أو تدعمها كمساهمة من جانبها في العقد . وبهذه الطريقة ، شارك ممثلو منظمات غير حكومية بمدخل مهم في سياسات الحكومة .

- - - - -